بسم الله الرحمن الرحيم

الإتحاد العربي
لحماية حقوق الملكية الفكرية
هيئة عربية دولية

ورقة عمل

عن

كيفية إستغلال الموارد الزراعية بالسودان

لسد الفجوة الغذائية

إعداد

مهندس طلعت زايد

أمين عام الاتحاد

يوليو 2015

كيفية إستغلال الموارد الزراعية بالسودان

لسد الفجوة الغذائية

تمهيد:

تزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي كمدخل للأمن الإنساني يوماً بعد يوم حيث أصبح إنتاج الغذاء وتوفيره محكوماً بسياسات بعض الدول والتي حولت بعض السلع الغذائية كالقمح والأرز إلى سلع إستراتيجية تستخدمها كسلاح ووسيلة لخدمة أهدافها ومصالحها الخاصة.

ولأهمية الأمن الغذائي العربي اطلق في الدورة الثالثة للقمه العربية التنموية الاقتصادية والإجتماعية التي عقدت بالرياض بالمملكة العربية مبادرة بشأن مشروع الأمن الغذائي العربي ، والتي تهدف إلى سد فجوة الغذاء العربي التي تقدر بحوالي 42 مليار دولار سنويا، عبر مضاعفة مساحات القطاع المروي بالسودان من 4 ملايين فدان إلى 8 ملايين فدان، وكذلك زيادة مساحات القطاع المطري التقليدي ، ويتم ذلك من خلال تمويل المؤسسات المالية العربية للمشروع وزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية لأكثر من 50% .

حيث تهدف هذه الدراسة إلي :-

-تعريف كل مواطن عربي أهمية مدي دور السودان في توفير إحتياجات الوطن العربي من السلع الغذائية.

-مدي إمكانية السودان في سد الفجوة الغذائية العربية.

وتنقسم هذه الدراسة الي ثلاثة اجزاء:

- الجزء الأول: يتضمن التنمية الزراعية في الوطن العربي .
- الجزء الثاني: يتضمن الوضع الزراعي في السـودان .
- الجزء الثالث: يتضمن الخلاصة والأستنتاجات والمراجع .

الجزء الأول

التنمية الزراعية في الوطن العربي

الجزء الأول التنمية الزراعية في الوطن العربي

بلغ عدد السكان في الوطن العربي عام 2012 حوالي 370.4 مليون نسمه وبلغ عدد السكان الريفين حوالي 156.7 مليون نسمه بنسبة 42.3% كما هو موضح بالجدول رقم (1).

الدولة	اجمالي عدد السكان	اجمالي عدد السكان الريفين
الاردن	6388.00	1134.00
الامارات	8393.72	106.98
البحرين	1239.48	218.19
تونس	10845.93	3425.00
الجزائر	37183.18	13970.00
جيبوتي	923.33	214.00
السعوديه	29195.80	4973.00
السودان	35056.00	23277.00
سوريا	25677.14	9751.69
الصومال	13257.47	7204.28
العراق	34207.00	10528.00
عمان	3623.00	805.33
فلسطين	4356.93	725.56
قطر	1836.68	77.00
الكويت	4128.24	45.00
لبنان	5008.33	538.00
ليبيا	6491.73	1407.00
مصر	82127.94	45895.00
المغرب	32597.00	13439.00
موريتانيا	3378.50	1558.22
اليمن	24527.00	17451.00
الاجمالي	370442.4	156743.25

المصدر : الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية-المجلد رقم (33).

تتباين الدول العربية على نحو واضح من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها، نظراً إلى العوامل عديدة منها الجغرافية والبيئية وتوفر الموارد الطبيعية والبنيات التحتية، إضافة إلى السياسات الزراعية المتبعة وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة.

قدرت المساحة المزروعة في الوطن العربي خلال عام 2012 بنحو 69 مليون هكتار، تشكل نحو 4.9 % من إجمالي مساحة الوطن العربي ونحو 1.4 % من إجمالي المساحة الزراعية في العالم ككل، وللمقارنة، فقد بلغت نسبة الأراضي الزراعية إلى المساحة الأرضية الكلية على المستوى العالمي نحو 11.8 % في عام 2012. مع الاشارة إلى تناقص متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية على مستوى الوطن العربي بين عامي 2011 و 2012 من 0.17 هكتار إلى 0.16 هكتار بسبب زيادة السكان وثبات المساحة المزروعة.

قدرت المساحات الزراعية المروية في الدول العربية عام 2012 بنحو 10.93 مليون هكتار، تمثل 15.9 % من إجمالي المساحات المزروعة في الوطن العربي. وتقل هذه النسبة عن مثيلتها على المستوى العالمي حيث بلغت نحو 17 % . وقدرت مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية بنحو 494 مليون هكتار تعادل نحو 35 في المئة من المساحة الأرضية للدول العربية في مقابل نحو 26 % على المستوى العالمي. أما في ما يتعلق بالغابات فالمنطقة العربية تفتقر إلى وجود مساحات كبيرة من الغابات، حيث بلغت مساحة الغابات في الدول العربية عام2012 (بما فيه جنوب السودان) نحو 95 مليون هكتار تعادل نحو 6.8 % من المساحة الأرضية العربية، بينما بلغت بنحو 32 % على المستوى العالمي. وتتركز الغابات العربية في دول محددة، حيث تبلغ أعلى نسبة في السودان وتقدر بنحو 25.7 في المئة ، تليها الصومال بنحو 14.2 % ، والمغرب بنحو 7.4 % ، وتنخفض هذه النسبة لأقل من 5 % في بقية الدول العربية .

تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة وتدني متوسط نصيب وحدة المساحة ونصيب الفرد من المياه، تعادل مساحة الوطن العربي 10.8 % من مساحة اليابسة ويعادل عدد سكانه 5% من إجمالي سكان العالم، ولكنه يحتوي على 0.7 في المئة فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم. كذلك أنه يتلقى 2.1 % فقط من إجمالي أمطار اليابسة. وتقدر الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي من جميع المصادر بنحو 258 مليار متر مكعب في السنة. ويؤدي الاستقرار النسبي لكميات المياه المتاحة مع الزيادة المستمرة في عدد السكان في الوطن العربي إلى تراجع مستمر في نصيب الفرد من المياه المتاحة، حيث قدر متوسط نصيب الفرد من المياه المتدفقة في الوطن العربي بنحو570 متراً مكعباً عام 2012 (مقارنة بنحو 628 متراً مكعباً عام2007)، في حين يقدر متوسط نصيب الفرد من المياه المتدفقة في العالم بنحو 6382 متراً مكعباً كما هو موضح بالجدول رقم (2)

البيـــــــان	المساحه بالالف هكتار
المساحه الجغرافية	1943946.23
المساحه المزروعه	69808.79
متوسط نصيب الفرد (الجغرافيه)	3.63
متوسط نصيب الفرد (المزروعه)	0.19
متوسط نصيب الفرد من المياه	628 (متر مكعب)
متوسط نصيب الفرد من المياه (في العالم)	6382(متر مكعب)
نسبة متوسط نصيب الفرد من المياه في الوطن العربي الي العالم.	%9.84

المصدر : الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية-المجلد رقم (33)

تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم جفافا حيث أن نسبة كبيرة منها تقع في أراضي صحراوية تنعدم الامطار فيها تماما، وقد قسمت المنطقة العربية من حيث هطول الأمطار على النحو التالي:

- أي نسبة 67 % تقل فيها الأمطار عن 100 ملم في السنة ويقدر حجم الهطول في هذه الشريحة من الأرض بحوالي 330 مليار متر مكعب سنويا.
- حوالي 2 مليون كيلو متر مربع من العربية أي بنسبة 15 % تتراوح معدل الإطار فيها ما بين 100 – 300 ملم في العام. ويبلغ حجم الهطول في هذه المنطقة بحوالي 436 مليار متر مكعب سنويا.
- حوالي 18 % من الأراضي العربية أي ما يعادل مساحة 2.5 مليون كيلو متر مربع تزيد فيها معدلات الهطول عن 300 ملم سنويا ويزيد حجم الهطول فيها على 1515 مليار متر مكعب.

تتميز معدلات الهطول المطري في الدول العربية بالتذبذب حيث تتفاوت كمياته وكثافته من عام لعام ومن موسم الى موسم خلال العام كما أن توزيعها الجغرافي متفاوت من دولة إلى دولة، يقدر أقصى هطول مطري بحوالي 2200 ملم في السنة في بعض مناطق اليمن والسودان في حين أن أدناه هو العدم في المناطق الصحراوية.

هذا إضافة إلى أهمية القطاع الزراعي العربي فى توفير الغذاء، فإن هذا القطاع يعد واحداً من بين القطاعات الاقتصادية الأساسية التي ترتكز عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول العربية، من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل لقطاع هام من السكان، فضلاً عن مساهمته في توفير المواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات. تتباين إمكانيات البحوث الزراعية بين الدول العربية، ولكنها بصفة عامة لا تتناسب وأهمية القطاع الزراعي في العديد من الدول العربية. ويرجع ذلك إلى عدم توفير الاستثمارات اللازمة للبنيات التحتية وبناء القدرات العلمية والمؤسسية، كما يعتبر الإنفاق على البحوث الزراعية ضعيفاً إجمالاً في الوطن العربي.

تمثل مجموعة محاصيل الحبوب (وخصوصاً القمح والشعير والذرة والأرز) الثقل الوزني الأكبر في سلة الغذاء العربية وتشغل أكثر من نصف المساحة المزروعة في الوطن العربي. تحتل الحبوب مساحة قدرت بنحو 35 مليون هكتار عام 2012 وهي تعادل نحو 51 في المئة من مساحة الأراضي الزراعية، تليها مجموعة البذور الزيتية بنحو 10.6 في المئة ، أما مجموعة الفاكهة فتمثل نحو 5.8 في المئة ، تليها الخضر (3.8 في المئة)، فالأعلاف (3.6 في المئة)، فالبقوليات (1.8 في المئة)، فالدرنات (0.8 في المئة)، فالمحاصيل السكرية (0.7 في المئة)، فالألياف (0.7 في المئة)، وأخيراً التبغ (0.1 في المئة).

مع الاشارة إلى ان إنتاجية محاصيل الحبوب والبذور الزيتية تقل في الوطن العربي عن نظيراتها العالمية، الأمر الذي يدعو إلى دعم الجهود الجارية لتحسين معدلات إنتاجيتها في الزراعات القائمة، وتوفير التمويل اللازم لبرامج كما هو موضح بالجدول رقم (3).

المحصول	متوسط الوطن العربي	العالم	النسبة٪
مجموعة الحبوب	1.68	3.56	47.2
القمح	2.49	3.00	83.0
الشعير	1.15	2.58	44.6
الذرة الشامية	4.83	5.21	92.7

ويأتي محصول القمح في صدارة قائمة محاصيل الحبوب إذ يمثل إنتاجه في الوطن العربي نحو48 في المئة من حجم إنتاج الحبوب. كذلك قدر متوسط إنتاج الوطن العربي من القمح بنحو 25.3 مليون طن خلال الفترة 2008-2012 ، وهو ما يعادل نحو 3.9 في المئة من حجم إنتاجه العالمي. ومتوسط إنتاج الوطن العربي السنوي من الشعير يقدر بنحو 7.32 مليون طن خلال الفترة نفسها، وهو يعادل نحو 5.9 في المئة من حجم إنتاجه العالمي، أما بالنسبة للذرة الشامية فكان متوسط حجم إنتاجها متواضعاً وقدر بنحو 7.4 مليون طن خلال الفترة المذكورة، وتعادل نحو 0.9 في المئة من حجم إنتاجها العالمي، كذلك يغطي الإنتاج العربي من الذرة الشامية نحو 35 في المائة فقط من حجم الإحتياجات السنوية منها، ويعتبر محصول الأرز من محاصيل الحبوب الغذائية ذات الأهمية الكبيرة والآخذة في التزايد في النمط الغذائي بالدول العربية.

بلغ حجم الثروة الحيوانية في الوطن العربي من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل حوالي 384 مليون رأس وفقاً لتقديرات، وتشير الإحصاءات الخاصة بالثروة الحيوانية إلى تزايد الأعداد الإجمالية لها ولكنها لا تزال لا تفي بكامل إحتياجات السكان بسبب تدني إنتاجية السلالات الحيوانية وإستخدام أساليب تقليدية في الإنتاج والتربية ونقص الموارد العلفية وتقلباتها بحسب معدلات الأمطار، إضافة إلى وجود معوقات متعلقة بالسياسات والنظم المؤسسية.

بلغ إنتاج اللحوم الحمراء عام 2012 نحو 4.93 مليون طن، واللحوم البيضاء نحو 3.17 مليون طن، والالبان ومنتجاتها حوالي 26.15 مليون طن، والاسماك نحو 4.1 مليون طن. ويعتبر قطاع الثروة السمكية من القطاعات الأساسية الواعدة في الدول العربية والتي حققت اكتفاءً ذاتياً من المنتجات السمكية وفائضاً تصديرياً بلغ نحو 810 مليون دولار عام 2011، وقد إتجهت العديد من الدول العربية إلى تنمية صناعة الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء لتعزيز الاكتفاء الذاتي منها والتخفيف من الضغط على إستهلاك اللحوم الحمراء.

الفجوة الغذائية العربية:

تعاني الزراعة العربية بصفة عامة من فجوة كبيرة في قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني حيث تسود الأساليب التقليدية للزراعة والرعي والصيد، يضاف إلى ذلك مشكلة أخرى تتمثل في تناقص نسبة أعداد سكان الريف في الوطن العربي إلى إجمالي السكان منذ منتصف التسعينات بسبب إرتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة في معظم الدول وضعف حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي وضعف البنية التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات المساندة وبخاصة خدمات التمويل والتسويق الزراعي.

تعتبر قضية الأمن الغذائي من القضايا الأساسية التي تشغل بال الدول العربية لما لها من أبعاد إقتصادية وإجتماعية وسياسية. وقد شرع العديد من الدول العربية في إعتماد خطط وإستراتيجيات لتطوير قطاعاتها الإنتاجية الزراعية سواء تلك المتصلة بتطوير قطاع الإنتاج النباتي أو الثروة الحيوانية، وقد تم تقدير الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2009-2012 بنحو 34.3 مليار دولار. وتبلغ قيمة الفجوة في انتاج الحبوب حوالي 19.54 مليار دولار، واللحوم نحو 6 مليار، والالبان ومشتقاتها 3 مليار. وإذا ما استمرت عمليات التنمية الزراعية في الدول العربية بمعدلاتها الحالية في المستقبل ، يتوقع أن يصل حجم الفجوة الغذائية إلى نحو 65 مليار دولار عام 2030.

تساهم مجموعة الحبوب وحدها بنحو 53 في المئة من قيمة العجز، بينما تساهم الزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها والسكر بنحو 13.5 في المئة ، 8.2 في المئة ، 6.8 في المئة تواليا. أي أن هذه السلع مجتمعة تساهم بنحو 82 في المئة من قيمة العجز الغذائي في الوطن العربي. كما تشير إحصاءات المنظمة العربية للزراعة إلى استيراد العرب لـ 45 في المئة من احتياجاتهم من الحبوب من خارج العالم العربي و 67 في المئة من السكر و31 في المئة من الحبوب الزيتية إضافة إلى 51 في المئة من الألبان.

تأثرت إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية في الدول العربية نتيجة لاستمرار تقلبات وإرتفاع أسعار الغذاء الرئيسية في الأسواق العالمية خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث إرتفعت أسعار الغذاء بنسبة 15 في المائة في الفترة ما بين أكتوبر/تشرين الأول 2010 ويناير/كانون الثاني 2012 وفقاً للبنك الدولي. كما شهدت الأشهر الستة الأخيرة من عام 2012 زيادات في الأسعار العالمية للقمح والذرة والسكر وزيوت الطعام، أسهمت هذه الزيادات في رفع تكلفة العديد من لمواد الغذائية الأخرى. وتأثرت الدول العربية والتي هي بمعظمها مستوردة للغذاء بهذه الأوضاع فإرتفع إجمالي قيمة التجارة الخارجية من 58 مليار دولار عام 2009 إلى 66 ملياراً عام 2012 (بزيادة 12.7 في المئة). كذلك ارتفع بين عامي 2011 2012 بنسبة 4.8 في المائة . وعليه، فقد بلغت نسبة قيمة الصادرات العربية من

مجموعات السلع الغذائية الرئيسية من إجمالي قيمة التجارة الخارجية نحو 23 في المئة في عام 2012 وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات نحو 30 في المائة فقط، وتشير الإحصاءات الدولية إلى إستمرار إتجاه أسعار معظم السلع الغذائية نحو التصاعد.

والمنطقة العربية المنطقة الأكثر تعرضاً للتقلب من حيث أسعار الأغذية، حيث يلعب تقلب المناخ وندرة المياه الصالحة للري، وغياب السياسات والبرامج دوراً في مفاقمة الأوضاع في العالم العربي. مع الاشارة إلى أن العالم العربي في الوقت الراهن هو أكبر مستورد صاف للحبوب في العالم، حيث يستورد ربع ما تستورده دول العالم قاطبة. كل ذلك يدل على أن الأمن الغذائي وسبل تعزيزه هو الشغل الشاغل للدول العربية ويقع في قمة الأولويات.

وتجدر الاشاره بأن يمتلك الوطن العربي ثروة حيوانية هائله كما هو موضح بالجدول رقم (4)

جدول رقم (4)

النـــــوع	
الاعـــــداد :	بالالف رأس
ابقار	54164.5
جاموس	4304.51
اغنام	177036.81
ماعز	88981.7
جمال	16112.24
الانتاج :	بالالف طن
جملة اللحوم	8605.84
لحوم حمراء	4900.51
لحوم بيضاء	3705.33
الالبان	26147.54
البيض	1804.07
الأسماك	4185.24

المصدر : الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية-المجلد رقم (33).

الجزء الثاني

الوضع الزراعي في السودان

الجزء الثاني الوضع الزراعي في السودان

إمكانيات السودان الزراعية والحيوانية :

أرض السودان هي بالفعل من أغنى أراضي المنطقة العربية والعالم خصوبة، كذلك يتميز بموقع إستراتيجي في القارة الإفريقية. لذلك اتجهت الكثير من الانظار نحو السودان كمساحة زراعية غنية يمكن الزراعة فيها بمعدلات هائلة ويمكن أن توفر الكثير من الانتاج الزراعي الذي يكفي لسد الفجوة الغذائية للمنطقة العربية ككل. ويمتلك السودان أراضٍ صالحة للزراعة تمكّنه من أن يلعب دوراً مهمًا في دعم الأمن الغذائي العربي وأن يساهم بقدر وافر في سلة غذاء العرب، حيث يوجد في السودان 48 في المئة من جملة الأراضي الزراعية فى الوطن العربي، كذلك يمتاز السودان بموقع جغرافي متميز حيث يجاور تسع دول، كما تتوفر في السودان امكانيات وموارد طبيعية ضخمة وموارد مياه وفيرة، كل هذا إلى جانب ثروة حيوانية تقدر بنحو 103 ملايين رأس من الابقار والضأن والماعز.

عدد السكان :-

يقدر عدد السكان في عام 2012 حوالي 35 مليون نسمه تمثل نحو 12% من إجمالي الوطن العربيويوضح الجدول رقم (5) مساحة المحاصيل المستديمة والموسمية والمتروكه ومساحات الغابات والمراعي.

جدول رقم (5)

مساحة المحاصيل المستديمه والموسمية والمتروكه ومساحات الغابات والمراعي

البيـــان	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحه المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطريه	المرويه	المطريه	المرويه			
السودان	1.68	205.80	15780.24	1304.94	3814.66	18000.00	48194.76
اجمالي الدول العربية	5601.52	3788.87	32858.73	11208.31	16351.35	48790.17	425295.3
نسبة السودان الي الدول العربية	0.03	5.43	48.02	11.64	23.33	36.89	11.33

المصدر : الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية-المجلد رقم (33)

يتضح من الجدول رقم (5) ان نسبة المساحه المتروكه بالسودان الي الدول العربية 23.3% وان نسبة مساحة الغابات 36.9% ونسبة المراعي 11.3%

تقدر المساحة القابله للزراعية في السودان بنحو 84 مليون هكتار و المساحة المزروعة منها بانتظام هي أقل من 21 مليون هكتار، كذلك يمتلك السودان مراع طبيعية تقدّر بنحو 48 مليون هكتار وموارد غابية بنحو 18 مليون هكتار، ويمتاز السودان بسقوط معدلات أمطار عالية تتفاوت ما بين 50

ملم في الشمال إلى 1500 ملم في الجنوب،وتقسم إمكانيات السودان المائية إلى قسمين: مياه جارية تقدّر بنحو 28 مليار متر مكعب، ومياه أمطار تقدر بحدود 400 مليار متر مكعب سنوياً.

مصادر موارد المياه في السودان :

ويزيد من أهمية أرض السودان توافر المياه اللازمة للزراعة؛ حيث يمتلك السودان مصادر مياه متعددة، ولكنه يواجه مشكلة في كفاءة إستخدامها، وتتمثل مصادر المياه في السودان في نهر النيل، وأهم روافده النيل الأبيض والنيل الأزرق وعطبرة.

ويبلغ الإيراد السنوي من مياه بحيرة "ناصر" بالنسبة للسودان 18.5 مليار م3 هذا إلى جانب وجود عدد من الأنهار الموسمية التي تمتلئ بالمياه في موسم الأمطار بالسودان، ويبلغ واردها السنوي نحو 6 مليارات م3، وأهم هذه الأنهار نهر "القاش" ونهر "بركة"، وهناك مسطحات مائية بعيدة تقع في حزام الزحف الصحراوي منها وادي الرهد في كردفان.

وتوجد أيضا مصادر للمياه الجوفية توفر مخزونا يقدر بنحو 40 مليارا بتغذية سنوية حوالي 4 مليارات متر مكعب.

وإذا وضعنا في الحسبان غزارة الأمطار بالسودان خاصة في جنوب السودان التي يصل منسوبها لنحو 700 إلى 1500 سم مكعب في السنة وامتداد موسم المطر من شهر إبريل حتى شهر أكتوبر لأدركنا مدى ما يمتلكه السودان من موارد مائية ضخمة. وتقدر مساحة الأراضي في السودان المزروعة بنظام الري المطري بـ 17.4 مليون هكتار مقارنة بـ 1.9 مليون هكتار بنظام الزراعة المروية.

وتقدر الاشاره بوجود تنوع مناخي بالسودان فهو يمتد بين دائرتي عرض 3، 22° شمال خط الاستواء ويمتد بين خط الاستواء ومدار السرطان، وبالتالي فهناك تنوع مناخي بين الإقليم الاستوائي والمداري والصحراوي هذا مع وجود قمم ومناطق عالية بالسودان تصلح لزراعة منتجات البحر المتوسط وبالطبع هذا معناه أن هناك مواسم مختلفة لزراعة الخضر والفاكهة فعلى سبيل المثال هناك فاكهة المانجو في السودان طوال العام تقريبا بسبب زراعتها في مناطق مختلفة.

وتقسم أراضي السودان كما يلي:

- الأراضي الصحراوية: وتقدر مساحتها بنحو 668 ألف كيلومتر مربع. يقل معدل الأمطار فيها عن 100 مليمتر سنوياً ويقتصر النشاط الزراعي فيها على رعي قطعان الإبل والماعز كما تمارس فيها الزراعة المروية في المناطق المحاذية لنهر النيل.

- الأراضي شبه الصحراوية: وتبلغ مساحتها بنحو 289 ألف كيلومتر مربع. تتراوح كمية الأمطار فيها بين 100 و225 مليمتراً في العام ويمارس فيها الرعي وفلاحة المحاصيل المقاومة للجفاف مثل الدخن.

- الأراضي الساحلية: تقدر بنحو 68 الف كيلو متر مربع وتقع محاذية للشريط الساحلي على البحر الأحمر وتسودها الأمطار الشتوية وتستغل في رعي المواشي.

- أراضي القوز: وتقدر مساحتها الكلية بنحو 240 ألف كيلو متر مربع، ويشمل نشاطها الاقتصادي رعي الحيوان والزراعة المطرية والمختلطة.

- السهول الطينية الوسطى: وتبلغ مساحتها الكلية بنحو 119.500 كيلومتر مربع. وتتميز بتربتها الطينية المتشققة وتعتبر من أهم دعامات الإنتاج الزراعي في السودان حيث تمارس فيها الزراعة المروية والزراعة المطرية وتربية الحيوان.

- السهول الطينية الجنوبية: وتمتد في مساحة تقدر بحوالي 247 ألف كيلومتر. تنتشر فيها الغابات وتمارس فيها الزراعة المروية والزراعة المطرية والرعي.

- الأراضي الجنوبية الشرقية: تقدر بحوالي 105 ألف كيلو متر مربع. تراوح معدلات الأمطار فيها بين 600 و1500 ملم سنوياً. يزرع فيها البن والشاي والفاكهة والغابات كما تستخدم في رعي الحيوان.

- الأراضي الجبلية وتضم:أراضي جبل مرة التي تقع على ارتفاع 1000 متر فوق سطح البحر وتقدر مساحتها بنحو 29 ألف كيلومتر مربع. وتتراوح معدلات الأمطار فيها بين 600 و1000 مليمتر سنوياً. تصلح لزراعة محاصيل لا تصلح زراعتها في مناطق السودان الأخرى، كما تمارس فيها الرعي والزراعة الآلية وكذلك زراعة الغابات.

أراضي جبال النوبة: وتقدر مساحتها بنحو 65 ألف كيلومتر مربع. تصلح للإنتاج الزراعي الآلي والرعي.

يمثل القطاع الزراعي في السودان بشقيه النباتي والحيواني قاطرة الاقتصاد الوطني، حيث يلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان ويساهم بنحو 43 في المئة من الناتج المحلي. ولكن وفي الوقت الذي يُتوقع فيه أن يكون السودان ثالث دولة فى العالم يوفر الامن الغذائي بجانب استراليا وكندا، فإنه يعاني نقصاً حاداً في الغذاء خاصة الحبوب الغذائية وهو من بين أكبر مستوردي القمح (نحو 2.2 مليون طن سنوياً).

والسودان مؤهل لكي يكون حاضنة للاستثمار الزراعي العربي، وهو يصلح لإنتاج سلع غذائية أساسية كالحبوب والسكر والبذور الزيتية واللحوم والألبان وهذه المنتجات تشكل نسبة كبيرة من قيمة الفجوة الغذائية العربية. ومع تزايد أزمة الغذاء العالمي وانعكاساتها على المنطقة العربية، تزايد الاهتمام بالاستثمار الزراعي في السودان وتزايدت أهمية السودان كسلة للغذاء العربي، فبدأ المستثمرون العرب بالتوجه نحو السودان بحثاً عن فرص الاستثمار الزراعي.

ويوضح الجدول رقم (6) المساحة والانتاج بالنسبه لمجموعة الحبوب :

جدول رقم (6) المساحه والانتاج بالنسبه لمجموعة الحبوب :

بيان	الدول العربية		السودان		نسبه السودان الي الدول العربية	
	المساحه	الانتاج	المساحه	الانتاج	المساحة %	الانتاج %
الحبوب	31993.27	52722.92	10945.49	2614.00	34.21	4.96
القمح	11213.42	26086.48	187.32	279.00	1.67	1.07
الشعير	5765.36	5417.64				
الذرة الشاميه	1809.32	8977.49	18.35	50.00	1.01	0.56
الذره الرفيعه والدخن	12079.27	3905.29	10733.10	2260.00	88.86	21.06
الارز	764.91	6629.59	6.72	25.00	0.88	0.38

المصدر : الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية-المجلد رقم (33)

ويتضح من الجدول انه بلغت نسبة السودان الي الدول العربية في محصول الحبوب حوالي 34.21% وحوالي 5% من الإنتاج، وبالنسبه للذره الرفيعه بلغت النسبة حوالي 88.9% بالنسبه للمساحة وحوالي 21% إنتاج.

ويوضح الجدول رقم (7) المساحه والانتاج لمحصول قصب السكر

بيان	الدول العربية		السودان		نسبه السودان الي الدول العربية	
	المساحه	الانتاج	المساحه	الانتاج	المساحه %	الانتاج %
قصب السكر	222.86	23110.53	69.80	6797.85	31.32	29.41

المصدر : الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية-المجلد رقم (33)

ويوضح الجدول رقم (7) ان نسبة السودان بالنسبه للوطن العربي في قصب حوالي 31.3% هذا من ناحية المساحه و 29.4% من الانتاج.

اما بالنسبة للانتاج الحيواني فهي ضخمة جعلت السودان يحتل المركز السادس عالميا والاول عربيا وكما هو موضح بالجدول رقم (8) لعام 2012.

جدول رقم (8) اعداد الابقار والاغنام والماعز والجمال .

البيان	السودان (بالالف راس)
الابقار	29840.00
الاغنام	39483.00
الماعز	30837.00
الجمال	4751.00

المصدر : الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية-المجلد رقم (33)

حيث يوضح الجدول ان ما تملكه السودان من أبقار حوالي 29.8 مليون رأس ومن لأغنام حوالي 39.5 مليون رأس وحوالي 30.8 مليون رأس من الماعز وحوالي 4.8 مليون رأس من الجمال.

الدواجن :

هناك ثلاثة نظم لتربية الدواجن والتي يقدر عددها بنحو 40مليون طائر :-

القطاع التقليدى :- ينتشر هذا القطاع في كل مناطق السودان ويعتمد علي السلالات المحلية بهدف تأمين متطلبات الأسر من البيض والفراخ ثم بيع الفائض .

القطاع العام :- شرع القطاع العام في تطوير صناعة الدواجن بعد الاستقلال مباشرة من خلال إستيراد سلالات أجنبية بهدف التهجين مع السلالات المحلية .

القطاع الخاص :- هناك عدد من شركات القطاع الخاص ورأس المال العربي ، وهي تقوم علي إستيراد الأمهات وتربية الكتاكيت لإنتاج البيض أو إنتاج الفراخ، غير أن طاقتها جميعاً قاصرة عن تلبية الطلب المحلي مما يستوجب تشجيع قيام العديد من مزارع الدواجن .

الأسماك والأحياء المائية :-

يزخر السودان بقاعدة عريضة ومتنوعة من مصادر الماء بما في ذلك المصادر السطحية والجوفية والماء العذب والمالح ، تمثل مرتكزاً أساسياً لإنتاج السمك والأحياء المائية ، وذلك عن طريق المصائد الطبيعية وعن طريق الإستزراع ، وتشمل هذه المصادر نهر النيل وروافده ، والبحيرات الإصطناعية المقامة عليه، كما تشمل المستنقعات والسدود والسهول الفيضية والبحيرات الطبيعية والحفائر ، ومجارى الماء خارج حوض النيل في الوديان والخيران الدائمة والموسمية ، فضلاً عن ساحل البحرالأحمر الممتد لنحو 720 كيلو متر .

تتميز مصادر الماء الداخلية والبحرية بتنوع إحيائي واسع من الأسماك والأحياء المائية والنباتات المائية ذات الأهمية الإقتصادية وذات المميزات التفضيلية للاستهلاك المحلي والتصدير، ويأتي في صدارة هذه الموارد :-

1: **الأسماك الغضروفية في البحر الأحمر:** وقد تم حصر 10 عوالق و30 نوعاً من أسماك القرش و4 رتب و21 نوعاً من الأسماك القاعية مثل أبو سوط وأبو منشار .

2: **الأسماك العظمية :** في مصادر الماء الداخلية (الماء العذب) وقد تم حصر 23 عائلة و105 نوعاً من الأسماك علي رأسها العجل ،البياض، البلطي، الدبس، الكدن، النبحة، خشم البنات، الخرشة، القرقور وغيرها من الفصائل التي تستهلك طازجة أو مجففة، وأسماك الكاى والكوارة التي تستخدم في إنتاج الأسماك المعلبة ، وقد تم رصد 226 نوعاً من الأسماك العظمية في البحر الأحمر وتصنف في ست رتب أهمها الناحل ،الشعور ،البهار ،البربشال ،القشر ،السيجان ،الأسموت ،الدراك ،البياض ،الفارس وغيرها من الأسماك التجارية الممتازة ، فضلاً عن أسماك العربي والسردين كفصائل مميزة للتمليح والتعليب.

3: **الأحياء المائية :** وتشمل القشريات من عوائل الجمبرى والروبيان وجراد البحر والكابورا ،والرخويات المتنوعة أهمها محار ام اللؤلؤ ،الكوكيان ،الزرنباك والضفرة، ثم هناك الأحياء المائية الأخرى كالشعاب المرجانية وخيار البحر والذى يوجد منه 23 نوعاً ، ثم هناك أسماك الزينة المرتبطة بالشعاب المرجانية والتي حصرت في ست عوائل ذات أهمية إقتصادية . قدر مخزون الأسماك بنحو 160 ألف طن سنوى يستغل منه 40% فقط .

الاستثمـــــارات :

الزراعه المروية:

ونورد فيما يلي المجالات المتاحة للاستثمار في هذا المجال:

1- الاستثمار المباشر في المجال المروي عن طريق قنوات الري من النيل وروافده ومشروعات زراعية مروية بالمياه الجوفية وذلك عن طريق حفر آبار جوفية وعمل طلمبات لمياه الري والري المحوري.

2- الاستثمار في مجال خدمات الري خاصة شركات حفر الآبار الجوفية وصيانة الحفائر وموارد المياه السطحية.

3- الاستثمار في مجال الميكنة الزراعية والبذور المحسنة ومكافحة الآفات الحشرية.

4- الاستثمار في مجال إدخال تربية الحيوان في الدورة الزراعية لمشروعات القطاع المروي الحديث. ويتميز هذا النوع من الاستثمار بالاقتصاد في التكاليف الرأسمالية والتشغيلية حيث توجد المقومات الأساسية للمشروعات ويمكن الاستفادة من مخلفات الزراعة كعلف للحيوان يستكمل بزراعة البقوليات والأعلاف الخضراء.

5- الأستثمار في المجالات المساعدة للزراعة المروية نذكر منها ما يلي:

أ- تصنيع مواسير تغليف الآبار وتوصيلات المياه خاصة اللدائن لدعم خدمات حفر الآبار الجوفية.

ب - تصنيع مضخات منتجات الآبار الجوفية ومحركاتها من قطع الغيار اللازمة لصيانتها.

ج - تصنيع المضخات اليدوية.

الزراعة المطرية:

ينتج القطاع الزراعي المطري محاصيل السمسم والذرة وألفول السوداني وزهرة الشمس والقطن المطري والذرة الشامي والدخن والكركدي. يمكن زراعة أشجار الهشاب لإنتاج الصمغ العربي المحصول النقدي الهام. ولقد أثبت محصول القوار نجاحه كمحصول زراعي مطري حيث يستخدم كمادة صمغية وكعلف للدواجن نسبة لما يحتويه من نسبة عالية من البروتين.

الزراعة البستانية:

أن الموارد الطبيعية ذات التنوع في الأرض والمناخ وموارد المياه يتيح فرصاً كبيرة للإنتاج البستاني علي مدار العام خاصة في الشتاء، هذه الخاصية تجعل للسودان ميزة تفضيلية في إنتاج الخضر والفاكهة في غير موسم إنتاجها في أوربا، وهنالك طلب كبير في السوق الخارجي خاصة في العالم العربي وبعض الدول الأوربية وأهم المنتجات التي أثبتت وجودها في الأسواق من ألفاكهة هي المانجو والليمون والقريب فروت بالإضافة إلى الخضر كالبصل والباذنجان والشطة والبامية والعجور وغيرها.

القطاع المطري، وتقليص مساحات القطن بالقطاع المروي لإفساح المجال لمحاصيل الحبوب الغذائية والتوسع في مساحات زراعته في القطاع المطري، وعليه فقد أعلنت الدولة العديد من السياسات التشجيعية للتوسع في زراعة القطن المطري.

وتميزت تلك ألفترة كذلك بالتركيز علي صغار المنتجين كنمط أساسي للتنمية الزراعية وتحقيق العدالة وتكثيف الجهود في تنويع المحاصيل الزراعية بإدخال محصولات جديدة مثل العلف وزهرة الشمس والذرة الشامي.

وإتجهت السياسات إلى منح أولوية قصوى لتوفير المدخلات الزراعية والالتزام الصارم بإدخال الحيوان في الدورة الزراعية.

ولقد إستحدثت ثورة الإنقاذ الوطني نظام محفظة البنوك التجارية الأمر الذي أدي إلى تحسين الأداء في هذا المجال والارتقاء بفعاليته. ولقد تم إنشاء صناديق لتمويل الإنتاج الزراعي وإنشاء مصارف متخصصة جديدة كبنك المزارع وبنك الثروة الحيوانية. قررت الدولة كذلك تحرير أسعار المنتجات الزراعية تحفيزاً للمنتج ودعماً للإنتاج.

الثروة الغابية والمراعي الطبيعية:

توجد بالسودان مساحات شاسعة مغطاة بالغابات والشجيرات والمراعي الطبيعية.

ونورد فيما يلي أهم المجالات في هذا القطاع:

أ/ إنتاج ألفحم النباتي.

ب/ إنتاج الصمغ العربي.

ج/ إنتاج المكعبات المضغوطة.

د/ إنتاج الصناعات الريفية من منتجات الغابات كالحبال.

هـ/ تجهيز فلنكات السكة حديد.

و/ إنتاج المواد الدابغة.

النباتات الطبية والعطرية:

يمتاز السودان بأنواع عديدة من النباتات الطبية والعطرية كالكركدي والحنة والسنمكة والحرجل والكمون واليانسون والحلبة وغيرها ولأغلب هذه المنتجات أسواق كثيرة.

وترتيبا علي ذلك تزخر المنطقة العربية بمقدار كبير من الموارد الزراعية الطبيعية، والتي تتيح إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي إذا ما أحسن استخدام تلك الموارد، وإذا توفر مناخ استثمار زراعي ملائم سواء اكان في المناطق المطريه او المناطق المرويه ، بما في ذلك الآليات المناسبة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الزراعية والأمن الغذائي.

لكن تبقي السودان بما تملكه من موارد هائله وثروات غير مستغله كنز العرب المفقود وطريق الوصول اليه هو التكامل الاقتصادي العربي.

الجزء الثالث

الخلاصة والتوصيات والمراجع

الجزء الثالث:
الخلاصه والتوصيات والمراجع

اولا الخلاصة:

أرض السودان هي بالفعل من أغنى أراضي المنطقة العربية والعالم خصوبة. كذلك يتميز بموقع إستراتيجي في القارة الإفريقية. لذلك اتجهت الكثير من الانظار نحو السودان كمساحة زراعية غنية يمكن الزراعة فيها بمعدلات هائلة ويمكن أن توفر الكثير من الانتاج الزراعي الذي يكفي لسد الفجوة الغذائية للمنطقة العربية ككل. ويمتلك السودان أراضٍ صالحة للزراعة تمكّنه من أن يلعب دور اً مهمًا في دعم الأمن الغذائي العربي وأن يساهم بقدر وافر في سلة غذاء العرب، حيث يوجد في السودان 48 في المنة من جملة الاراضي الزراعية فى الوطن العربي. كذلك يمتاز السودان بموقع جغرافي متميز حيث يجاور تسع دول. كما تتوفر في السودان امكانيات وموارد طبيعية ضخمة وموارد مياه وفيرة. كل هذا إلى جانب ثروة حيوانية تقدر بنحو 103 ملايين رأس من الابقار والضأن والماعز.

تقدر المساحة الزراعية في السودان بنحو 84 مليون هكتار أي ما يعادل 200 مليون فدان. المساحة المزروعة منها بانتظام هي أقل من 10 مليون هكتار. كذلك يمتلك السودان مراع طبيعية تقدّر بنحو 47 مليون هكتار وموارد غابية بنحو 74 مليون هكتار. ويمتاز السودان بسقوط معدلات أمطار عالية تتفاوت ما بين 50 ملم في الشمال إلى 1500 ملم في الجنوب. تنقسم امكانيات السودان المائية إلى قسمين: مياه جارية تقدّر بنحو 28 مليار متر مكعب، ومياه امطار تقدر بحدود 400 مليار متر مكعب سنوياً.

ثانياً: التوصيات

- تشجيع المستثمر العربي بأن يستثمر امواله في الزراعه في السودان
- حيث ان الاستثمارات العربية في الخارج تبلغ ما يتراوح بين 1000، 1200 مليار دولار في حين أن الاستثمار العربي في الزراعة يبلغ 7.8 مليارات دولار أي حوالي 1% من جملة الاستثمارات العالمية في هذا المجال والبالغة 780 مليار دولار، وبالتالي لابد من تعزيز الترويج للاستثمار في السودان لإستغلال موارده الضخمة.
- تطوير البنية الأساسية للسودان وتجميع الجهود العالميه والعربية لحل مشكلة جنوب السودان.
- تطوير الاجراءات المشجع للاستثمار في المجال الزراعي.
- تطوير البنية التحتية الزراعية والخدمات المساعدة.
- تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية.
- إنشاء صندوق او مؤسسه ماليه عربية لتطوير الاستثمار العربي في السودان.

- إن إستغلال موارد السودان الزراعية الهائلة في تأمين الأمن الغذائي العربي يتطلب توفر عدد من الآليات والاجراءات، يأتي في طليعتها تحسين وتعزيز المناخ الاستثماري على النحو المشار إليه أعلاه، بالاضافة إلى توفر عنصر حاسم، ألا وهو توفر المال اللازم للاستثمار. فلتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي العربي يجب تأمين مصدر تمويلي عربي مستدام يساهم في توفير الغذاء الآمن للشعوب العربية وبناء مجتمعات زراعية أكثر إستقراراً.

ثالثاً المراجع

المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الندوة القومية حول تقوية الروابط بين مستخدمى المياه وتنظيماتها ومؤسسات البحوث والارشاد – الرباط 2000
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	إستشراف صورة الزراعة العربية لعام 2000- تحت مشاهد بديلة – الخرطوم / يناير 1994 .
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السياسات الزراعية فى عقد التسعينات – التقرير الشامل – الخرطوم / ديسمبر
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	تقدير أوضاع الأمن الغذائى العربى لعام 2000 الخرطوم / يوليو 2001
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	تقدير أوضاع الامن الغذائى العربى عام 2004.
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	تقدير أوضاع الامن الغذائى العربى عام 2009.
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية – المجلد رقم (29)
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية – اعداد مختلفة
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مستقبل الغذاء فى الدول العربية (1975 – 2000) الجزء الأول " إنتاج الغذاء ".
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	حالة الزراعة فى الاقطار العربية – تقرير نصف سنوى – أعداد مختلفة
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	التكامل الزراعى العربى 1992 .
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السياسات الزراعية العربية – التقرير الشامل – الخرطوم 1982
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	دراسة الآثار البيئية على الموارد الرعوية في الوطن العربي 1994
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	دراسة الآثار البيئية للتنمية الزراعية في الوطن العربي 1996
الأمانة العامة بجامعة الدول العربية – الصندوق العربى للإتحاد الإقتصادى والإجتماعى –	التقرير الإقتصادى الموحد – تقرير مبدئى عام 2000 .
البنك الدولي	
منظمة الأغذيه والزراعه	
المنظمة العربية للتنمية الزراعية	
ادارة البحوث في اتحاد المصارف العربية	
المهندس / طلعت زايد – امين عام الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية	دراسة الامن الغذائي العربي والملكية الفكرية
الكاتب / علي محمد المياح	كتاب المرجع في جغرافيا الوطن العربي – الانتاج الزراعي